الشرق الأوسط... من منظور القوى الإقليمية الكبرى

ريام محمد عبد الله،
باحثة بالدراسات العليا بكلية العلوم السياسية،
جامعة تكريت، العراق

الملخص:

تعد منطقة الشرق الأوسط وتحديدا قلبها الممتد بين مصر غربا وإيران شرقا، وتركيا شمالا وبحر العرب جنوبا، من أهم المناطق الحيوية في العالم، لذا فهي كانت محط أطماع القوى الكبرى في السيطرة عليها بسبب مجموعة المزايا الاقتصادية والجغرافية، وغيرها، كونها تتوافر على أكبر احتياطي نفطي عالمي، ولكونها منطقة وسطى في الجغرافية العالمية وسيطرتها على عدة مواصلات بحرية مهمة، وكانت أيضا محط تنافس إقليمي داخلي لبسط النفوذ، لذلك عاشت هذه المنطقة حالة من عدم الاستقرار، وغدت المنطقة الأكثر اضطرابا في العالم، ونحاول في هذا البحث الإجابة على سؤال محدد المتمثل في: ما هي الأهمية التي تشكلها منطقة الشرق الأوسط؟ وما هي الرؤى الإقليمية تجاه هذه المنطقة؟ وما هو دور هذه القوى في أحداث المنطقة؟.

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط – منظور – القوى – الإقليمية – الكبرى.

Summary:

The Middle East, with its heart extending from Egypt to the west , Iran to the east, Turkey to the north and the Arabian Sea to the south. It is one of the most vital regions in the world.

Major Powers focus to control on it, because of its economic and geographical advantages, as well as its central region of global geography and its control over important maritime transport.

It was also, the center regional of an internal competition for the extension of influence, so this region has been in a state of instability and has become the most volatile region in the world.

In this research, we try to answer a specific question: What is the importance of the Middle East? What are the regional visions for this region? What is the role of forces acts of the region?

Keywords: Middle East - Perspective - Powers - Regional – Major.

مقدمة:

أصبحت نزعة السيطرة على منطقة الشرق الأوسط تراثا بشريا، وذلك تبعا للتطورات المتلاحقة التي شهدتها هذه المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية، وكان أوجها خلال الحرب الباردة والصراع الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق للسيطرة على هذه المنطقة، وهذا يؤكد أن المنطقة تعني أوسع بكثير من

معانيها الجغرافية منطقة تتوسط العالم، فحملت اهتماما عالميا كبيرا يترجمه ما يحصل في هذه المنطقة إلى يومنا هذا. ربما لم تكن هناك منطقة مهمة في العالم تمتلك الأهمية العالمية التي تحملها منطقة الشرق الأوسط لجملة من الأسباب الاقتصادية والجغرافية والثقافية والحضارية، إذ تشكل هذه المنطقة كتلة وسطى في العالم، وتقع على ملتقى أكبر القارات، أوروبا، آسيا، وإفريقيا، وظلت هذه المنطقة على مر التاريخ ممرا حيويا للمواصلات العالمية، واعتاد الكثيرون على تسميتها بمنطقة البحار الستة والمحيطان: البحر الأحمر، البحر الأبيض المتوسط، البحر العربي، بحر ايجة، البحر الأسود, وبحر قزوين, أما المحيطان فهما: المحيط الأطلسي والمحيط الهندي, فضلا عن أن غالبية سكانها يتكلمون العربية ويعتنقون الإسلام، ونظرا للمركزية الجغرافية والاقتصادية لهذه المنطقة، فقد جعلت منها أكثر مناطق العالم حساسية تجاه السياسات الدولية، وفي الوقت نفسه أكسب المنطقة أهمية عالمية بالغة جعل منها مناطق صراع وتنافس على النفوذ فيها، فمن وجهة نظر المصالح الأمريكية الأوروبية تعد المنطقة ذات أهمية بالغة بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفيتي سابقا، ولامتلاكها العديد من الموارد الاقتصادية خصوصا النفط والغاز والأيدي العاملة، إلى جانب معادن عديدة مهمة في بناء صناعات حيوية، وبذلك تحول الشرق الأوسط إلى مسرح استراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمن في السلم والحرب تدفق النفط والغاز والمواد الأولية وأن ممراته المائية تضمن السيطرة على العالم.

فرضية البحث: ومن هنا تنطلق فرضية البحث من أن دول منطقة الشرق الأوسط الكبرى لها رؤى وتصورات تجاه هذه المنطقة كل حسب مصالحها وأهدافها، ومن ثم تنافس هذه القوى الإقليمية على زعامة المنطقة، ومنع القوى الإقليمية الأخرى من السيطرة عليها، من خلال فرض كل دولة إقليمية نفسها كقوة فاعلة وحاضرة في أحداث منطقة الشرق الأوسط، لما تمتلكه هذه القوى الإقليمية من مقومات تجعلها قادرة على لعب دور مهم فيها.

إشكالية البحث:وانطلاقا من الفرضية فإن الإشكالية التي سيعالجها البحث تتمحور حول عددا من الأسئلة الجوهرية: ما هي الأهمية التي تشكلها منطقة الشرق الأوسط عالميا؟كيف تنظر القوى الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط؟ وما هي الرؤى والتصورات الإقليمية للشرق الأوسط؟ ما طبيعة الدور الذي تلعبه القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط؟

1 – الرؤية العربية للشرق الأوسط

نحاول في هذا الموضع إبراز الأهمية التي تشكلها منطقة الشرق الأوسط عالميا، ومن ثم رسم صورة للرؤى العربية لمنطقة الشرق الأوسط، من خلال تتبع سياسة الدول الإقليمية الشرق أوسطية الكبرى الفاعلة في المنطقة انطلاقا من مصلحة كل دولة من خلال تصريحات المسؤولين فيهان وقد تم ترشيح رؤيتين عربيتين هما: الرؤية السعودية والرؤية المصرية إلى جانب الرؤية الإيرانية والتركية، فضلا عن الرؤية الإسرائيلية.

1-: الأهمية العالمية للشرق الأوسط

لقد كانت منطقة الشرق الأوسط منذ القدم محط أنظار الدول الاستعمارية الطامعة في الهيمنة على ثرواتها الطبيعية، وخاصة منابع النفط فضلا عن موقعها الجيوستراتيجي المهم الذي يتوسط الخريطة العالمية، كما هو موضح في الخارطة رقم (1).ويكفي هنا أن نذكر أنها تستحوذ على ثلثي من الاحتياط النفطي العالمي، ولذلك فقد شهدت هذه المنطقة العديد من الحروب والصراعات الإقليمية، وتعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق أهمية وأخطرها حساسية في العالم لاعتبارات إستراتيجية عديدة لما فيها من ثروات طبيعية، وموقعها الجغرافي القاري المسيطر على طرق التجارة العالمية، وسيطرتها على أغلب المنافذ البحرية[1]، وكانت محط تنافس الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية، وواجهت هذه المنطقة بعدها الحروب الصليبية الأوروبية للسيطرة عليها، مع أن هذه الحروب انتهت باندحار الصليبيين إلا أن هذه المنطقة عادت وتمزقت، واحتضنها العثمانيون في إمبراطوريتهم الكبرى لمدة أربعة قرون[2]، لقد كانت منطقة الشرق الأوسط محطة اهتمام دولي، منذ القرن السادس عشر الميلادي فقد توجه الغزاة إلى أهم منطقة فيها، تلك هي منطقة الخليج العربي فقد غزاها البرتغاليون والانجليز[3]، وأطلق عليها مقبض نصف الكرة الشرقي، وشكلت محورا للصراع بين الاتحاد السوفيتي، والغرب، لأن تلك المنطقة كانت وما زالت ذات أهمية عظمى للغرب معبرا باتجاه الجنوب إلى البحار الدافئة وإلى الطرق التجارية العالمية الكبرى[4]، وهكذا أصبحت منطقة الشرق الأوسط بعد الحربين العالميتين منطقة تنافس عالمية، بل أصبحت إقليما حساسا في إستراتيجية القوى العالمية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلها المباشر في مشكلات الشرق الأوسط الداخلية[5]، لذلك حظيت باهتمام وتنافس القوى العالمية الكبرى، بسبب الخصائص الإستراتيجية والجيوبوليتيكية والاقتصادية والديموغرافية التي تتوافر عليها، فهي مهد للحضارة الإنسانية، ومعبرا رئيسا لطرق المواصلات البرية والبحرية والجوية بين قارات العالم، ومصدرا كبيرا للثروات الطبيعية والطاقة، ومحورا تدور حولها الكثير من الأحداث العالمية[6].

1-2: الرؤية السعودية:

تعد المملكة العربية السعودية إحدى الدول المحورية ليس على مستوى منطقة الخليج العربي فحسب، بل على المستوى الإقليمي أيضا، وذلك لما تمتلكه هذه الدولة من مقومات، وما تتمتع به من أهمية استراتيجية بالغة نتيجة للعديد من الخصائص نذكر منها:

1- المكانة الاقتصادية العالمية، التي جعلت من المملكة إحدى الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي لما تمتلكه من الإنتاج النفطي الذي يقدر بحوالي (11,9) مليون برميل يوميا والغاز الطبيعي الذي يقدر بـ (108,2) مليار متر مكعب[7].

2 – تحتل المملكة العربية السعودية موقعا استراتيجيا متميزا إذ إن مساحتها الواسعة وما تختزنه أرضها من ثروات نفطية ومعادن وإشرافها على بحار وخلجان مهمة في الملاحة الدولية، إذ تمتلك السعودية أكبر

احتياطي نفطي في العالم، وتشرف على خطوط مرور النفط العالمي من خلال امتداد سواحلها الغربية على البحر الأحمر والشرقية على الخليج العربي[8].

3– المكانة الدينية والروحية لدى المسلمين بسبب وجود الأماكن المقدسة بيت الله الحرام في مكة المكرمة، والمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة وقبر النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، فضلا عن عدم خضوع المملكة العربية السعودية للاستعمار والنفوذ الأجنبي على مدى تاريخها وهذا ما جعل السعودي يزداد تمسكا بوطنه وأرضه[9].

4 – العلاقات الدولية للمملكة العربية السعودية مبنية على حسن الجوار والسلام, وتسوية القضايا الدولية سلميا، فضلا عن امتلاكها أسطول عسكري متكامل وقوات أمن داخلي ذات كفاءة عالية[10].

أدركت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها أهمية العمل العربي المشترك، فكانت من الدول المؤسسة للجامعة العربية في العام 1945، ولما كان الإسلام ولا يزال أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية السعودية، فقد سعت المملكة مع الدول الإسلامية لإقامة العديد من المؤسسات الإسلامية، ومنها رابطة العالم الإسلامي في عام 1962، ومنظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1969 وقد احتضنت المملكة مقريهما[11].

ونظرا لأهمية دول الخليج العربي في السياسة الخارجية السعودية نتيجة لأواصر القربى والارتباط التاريخي والجوار الجغرافي المميز الذي يجمع المملكة بدول الخليج، فقد عملت على إنشاء (مجلس التعاون لدول الخليج العربي) في عام 1981، ليكون الإطار المؤسسي لتحقيق كل ما من شأنه الوصول إلى صيغة تكاملية تعاونية تحقق رغبات وطموحات دول المجلس على الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية ولاجتماعية والثقافية كافة[12].

أما في ما يتعلق بالرؤية السعودية الإقليمية فقد عملت على أن تكون فاعلة وحاضرة على المستويين العربي والإسلامي باتجاه المحافظة على استقرار المنطقة، ومنع القوى الإقليمية الأخرى من الهيمنة على المنطقة، ولنا أن نؤشر عددا من المحطات المهمة في هذا الاتجاه:

1– قيادة السياسة السعودية لعديد من المبادرات لتسوية الخلافات والأزمات داخل الدول العربية نذكر منها:

* اتفاقية الطائف لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان عام 1990، وقد تكللت هذه الاتفاقية بالنجاح وأنهت حربا أهلية في لبنان دامت 15 سنة[13].

* رعاية المباحثات العراقية– الكويتية 1990، إذ عملت المملكة العربية السعودية جاهدة من أجل تطويق الأزمة قبل وقوع الاحتلال العراقي للكويت، إلا أن الغزو قطع تلك الجهود، مما جعل إمكانية التسوية شبه مستحيلة، الأمر الذي دفع بالسعودية إلى التدخل ضد العراق والعمل مع التحالف الدولي لإخراج العراق وإنهاء احتلال الكويت[14].

* خلال القمة العربية في بيروت شهر مارس 2003 طرحت المملكة العربية السعودية مبادرة عرفت بالمبادرة العربية لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي وحظيت بالمصادقة عليها وبإجماع الدول العربية، واستندت على مبدأ الأرض مقابل السلام وفق القرار الأممي (242) والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة كافة في العام 1967، مقابل اعتراف عربي (بإسرائيل) وإقامة علاقات طبيعية معها(15).

* العمل مع دول الخليج العربي على احتواء وحل الأزمة اليمنية من خلال مبادرة هدفت إلى تحقيق التوازن بين الثورة الشبابية في اليمن والحفاظ على وحدتها، وقد رعت السعودية اجتماعا بين الحكومة اليمنية وأطراف المعارضة، وتم الاتفاق على تنحي علي عبد الله صالح عن السلطة(16).

2 – بعد اندلاع ما يعرف بثورات الربيع العربي عملت السعودية باتجاهين من أجل استقرار الدول التي حدثت فيها الثورات، وخوفا من أن تصل شرارة هذه الثورات إلى الداخل السعودي الأول: استعمال القوة بإرسال القوات العسكرية إلى البحرين لقمع الانتفاضة هناك، والثانية: إرسال المساعدات المالية إلى مصر وتونس من أجل استقرار الأوضاع فيهما(17).

3 – الوقوف بوجه التطلعات للقوى الإقليمية الساعية للسيطرة والهيمنة على المنطقة، إذ أنها كانت صاحبة أقوى موقف دولي ضد احتلال العراق للكويت في العام 1990، وفتحت أراضيها لنزول قوات التحالف والمشاركة في إخراج القوات العراقية من الكويت، وتحاول السعودية اليوم أن تكون لاعبا أساسيا في المنطقة من خلال تبني إستراتيجية الاحتواء وتطويق إيران عبر سياسة الباب الخلفية من باكستان وإحاطتها بحزام إسلامي قابل للتمدد إلى داخل أراضيها للحول دون استمرار صعودها الإقليمي، معتمدة بذلك على الفاعلين من غير الدول ومن المعارضين من التنظيمات المسلحة في سوريا والعراق التي ترتبط بعلاقات وثيقة معها، وبحسب المعطيات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط فإن السعودية أصبحت بحاجة إلى تطوير تحالفاتها الإقليمية بالاعتماد على نفسها لمواجهة التحديات الخارجية، وعلى هذا الصعيد تبلورت في الأفق مساعٍ حثيثة من قبل الملك (سلمان بن عبد العزيز) لبناء تحالف إقليمي في المنطقة يضم تركيا ومحور الدول السنية لحسم العديد من القضايا الشائكة(18).

4 – امتازت السياسة الخارجية السعودية بالتنوع في بناء العلاقات الخارجية، خاصة مع القوى الكبرى, واحتفظت لنفسها علاقات متميزة مع الولايات المتحدة التي عدتها الحليف الضامن لحمايتها وحماية منطقة الخليج(19).

5 – وبخط مواز للمبادرات السياسية، كانت المملكة العربية السعودية داعما ماليا رئيسا للعديد من الدول التي تعاني عدم الاستقرار خاصة العربية منها والإسلامية، بهدف تمكين هذه الدول من السيطرة على الأوضاع التي تمر بها.

6- بعد أحداث 11 أيلول 2001، كانت المملكة العربية السعودية من أول الدول المعنية بهذا الحدث بسبب مشاركة عدد من مواطنيها في الحادث فضلا عن أن مسؤول تنظيم القاعدة (أسامة بن لادن) كان سعوديان وهذا الأمر ألقى عبئا كبيرا على السياسة السعودية، لغرض تبرئة ساحتها من هذه الأعمال، وعملت مع الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب فكرا وعملا، وكان آخره قيادة تحالف إسلامي بهذا الصدد.

1-3: الرؤية المصرية

حظيت مصر بمكانة إقليمية متميزة منذ تاريخها القديم، فهي الدولة الوحيدة القادرة على مناظرة دول الجوار، وتاريخيا فإن مصر قدر لها أن تتصدى لكل الهجمات العدوانية والاستعمارية التي واجهت العروبة والإسلام، فمصر صاحبة أكبر قوة بشرية في العالم العربي وجيشها من أقوى جيوش الشرق الأوسط[20].

انطلقت الرؤية المصرية الإقليمية بعد ثورة تموز يوليو 1952 بعدة اتجاهات:

الاتجاه الأول: قيادة النظام الإقليمي العربي كونها من المؤسسين لجامعة الدول العربية، وكونها هي التي تزعمت وقادت الصراع العربي ضد (إسرائيل).

الاتجاه الثاني: بروز مصر نموذجا في إفريقيا، أصبحت مصر بموجبه مقصدا إفريقيا لمساعدة الدول المستقلة حديثا.

الاتجاه الثالث: الزعامة في قيادة حركة عدم الانحياز التي تعد ثاني أكبر تجمع بعد الأمم المتحدة، وتعد مصر إحدى أهم الدول المؤسسة للحركة ولها دور محوري في تأسيس وبناء الحركة، كما كان لمصر جهود كبيرة في تحويل الأفكار المرتبطة بهذه الحركة إلى واقع ملموس، من خلال تبنيها قيادة قمم حركة عدم الانحياز وتفاعلها المستمر ودورها الريادي ليس فقط على نطاقها الإقليمي إنما على المستوى الدولي من أجل الدفاع عن قضايا الدول النامية[21].

تشكل مصر محورا للنظام الإقليمي العربي بحكم ثقلها الديموغرافي ومخزونها الحضاري والتاريخي وموقعها الجغرافي، وعدّها مركزا ثقافيا وسياسيا للعالم العربي، خاصة بعد تبني جمال عبد الناصر القومية العربية مشروعا يهدف إلى تحقيق الوحدة والنهضة العربية[22]، وقيادة الصراع العربي – الإسرائيلي.

بعد وفاة عبد الناصر أصيبت الحركة المصرية الإقليمية بشلل شبه تام بعد زيارة أنور السادات إلى القدس في العام 1977 ومن ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع (إسرائيل)، التي أفضت إلى طرد مصر من جامعة الدول العربية، وفرض المقاطعة العربية عليها سياسيا واقتصاديا وثقافيا[23]، وظل الحال على ما عليه لغاية العام 1989، إذ تم إعادة مصر إلى الجامعة العربية، وإعادة علاقاتها الطبيعية مع الدول العربية، وترى الباحثة أن مصر لعبت دور العراب في عملية السلام العربية – الإسرائيلية بعد مؤتمر مدريد 1991، وزادت من أهميتها في الإستراتيجية الأمريكية حتى إن الرئيس بوش الابن وصف مصر في آخر زيارة له للمنطقة بأنها

حجر الأساس في هذه الإستراتيجية، واستعملت أداة للمساعدة في القضاء على القوى الإقليمية في المنطقة كما في الحالة العراقية، إذ كان لمصر دور كبير في القضاء على القوة العراقية في العام 1991[24].

لقد حاولت مصر وهي ترسم استراتيجيتها الإقليمية تحقيق الأهداف الآتية[25]:

1 – الحفاظ على الدور الريادي والقيادي المصري في العالم العربي، وما يحوطه من دوائر متشابكة افريقية، وإسلامية، وشرق أوسطية.

2– إقامة حالة خاصة من السلام مع (إسرائيل)، وفق مبدأ الأرض مقابل السلام، وتطبيع العلاقات بالتدريج من منطلق الندية الكاملة والمعاملة بالمثل، وعدم خرق الثوابت المصرية نحو العرب والمسلمين وغيرها.

3– مواجهة القوى الأصولية ومنع أي تغيير يخل بتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

ولكن بالمقابل تعاني مصر من عددا من المشاكل الداخلية التي لها علاقة بمحيطها الإقليمي، وتأتي في مقدمتها الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري لذلك كان مبدأ مصر هو التعامل مع كل دول منطقة الشرق الأوسط، أي أنها تتعامل مع دول الخليج العربي من أجل الحصول على الدعم المالي وجلب الاستثمارات، ومع إيران وتركيا من أجل الوصول إلى الاستقرار السياسي في المنطقة، وفي الواقع تعمل مصر من أجل الحضور الجدي في معادلات القوى في منطقة الشرق الأوسط[26]، وعلى الرغم من استمرار مصر في موقعها بعدّها القوة العربية الكبرى, إلا أن مكانتها الإقليمية قد شهدت تراجعا نسبيا نتيجة تطورات متعددة تبلورت في مجملها في ضيق الفجوة بين مصر والدول العربية خاصة في مجالات القوة العسكرية والاقتصادية، ومجالات التنظيم الاجتماعي والسياسي، مما انعكس على عدم قدرة مصر على تحمل أعباء ممارسة الزعامة والقيادة العربية منفردة، ومن ثم أصبح عليها القبول بالتحول إلى المشاركة في نوع من القيادة الجماعية للنظام الإقليمي العربي[27].

وعلى المستوى الإقليمي الإفريقي هي تعاني أيضا من مشاكل مع إثيوبيا بشأن تقاسم نهر النيل، سيتم التطرق إليها في الفصل الثالث.

ترى الباحثة أن التحولات السياسية المهمة التي شهدتها مصر، وخلع الرئيس مبارك، ثم وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة، ومن ثم سيطرة الجيش على الأوضاع وحظر عمل الإخوان المسلمين، ومن ثم انتخاب الرئيس السيسي رئيسا لمصر، كل هذا فرض على السياسة المصرية أن تركز جل اهتمامها على الوضع الداخلي أكثر من الوضع الإقليمي بهدف خلق الاستقرار وتأمين الوضع الاقتصادي المتردي في مصر.

بمعنى آخر رغم تطلعات الرئيس السيسي إلى تعزيز علاقات مصر مع الدول العربية وغير العربية، ووعوده باستعادة دور مصر الريادي عربياً وإسلامياً وإقليميا[28]، إلا أن الباحثة ترى أن عودة الدور المصري إلى سابق عهدة سيكون صعبا بسبب عدم الاستقرار السياسي بشكل عام، وبسبب الصعوبات الاقتصادية التي يجابها الاقتصاد المصري لذا فهي أي مصر ربما ستكون أشبه بالتابعة إذا جاز التعبير لدول إقليمية،

ودولية التي تقدم لها المساعدات وأن تكون في تحالف معها ضد قوى أخرى كما في علاقاتها مع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

2 – الرؤى الإقليمية للشرق الأوسط

2–1: الرؤية التركية

إن الموقع الاستراتيجي لتركيا يجعل منها مركزاً حقيقياً للاهتمام فهي منذ زمن الحرب الباردة على خط تماس بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي, وهي بالمعنى الثقافي والتاريخي مساحة التماس بين الشرق الإسلامي والغرب الأوروبي بجميع مكوناته الدينية والثقافية والحضارية، وهي الدولة التي خلفت الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى[29]، لذلك فإن اهتماماتها الإستراتيجية تمتد إلى ثلاث دوائر إقليمية يفرضها عليها الموقع الجغرافي وهي: الدائرة الأوروبية والدائرة العربية ودائرة آسيا الوسطى, وتشكل هذه الدوائر فضاءات لحركة تركيا الإقليمية ونفوذها الدولي وقدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية لرغبتها في أداء دور أوروبي إسلامي في الشرق الأوسط في إن واحد[30].

وتتميز تركيا عن غيرها من دول العالم بانتمائها إلى مناطق جغرافية متنوعة منها منطقة الشرق الأوسط، والبلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى، أي أنها دولة ذات هويات إقليمية متعددة ولا يمكن حصرها في هوية واحدة[31].

ولا يخفى ما لتركيا م، ن علاقات تاريخية مع المنطقة العربية، إذ كانت تلك المنطقة في يوم ما جزءا من الإمبراطورية العثمانية، وتركيا الحالية ما هي إلا وريثة تلك الإمبراطورية على الرغم من سياستها الكمالية التي أبعدتها عن جذورها الإسلامية والشرقية، بمعنى أن تركيا تقدم نفسها أمام الغرب بعدها دولة مسلمة ذات نظام علماني لها أهميتها على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ يرى بعضهم من دول العالم الغربي أن تركيا هي بمثابة قاعدة لوجستية ذات موقع إستراتيجي هام وقريب من مسرح العمليات في الشرق الأوسط، وأنها قادرة على أداء دور إقليمي[32]، ولها تأثير واضح على التوازنات الإقليمية والدولية في هذه المنطقة بسبب تفاعلاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية كافة[33].

لقد عادت تركيا في الوقت الحاضر لتكون مجددا لاعبا مهما في الشرق الأوسط، في تطور لافت سجل قطيعة مع سياستها السابقة القاضية بتجنب الانغماس في شؤون المنطقة، وبعد عقود من الإهمال والسلبية إزاء المنطقة، تستأنف تركيا دورها لاعبا نشطا في هذه المنطقة[34]، لتصبح إحدى أهم القوى فيها، ليس فقط بحكم موقعها كما أسلفنا وإنما بحكم قوتها الاقتصادية المتنامية، ويستند تنامي الدور التركي إلى نظرية "العمق الاستراتيجي" التي تستند إلى أن موقع تركيا وتاريخها يمكنها من التحرك الايجابي في المجالات والاتجاهات كافة، وخصوصا جوارها الجغرافي للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها، فتركيا قادرة على إدارة علاقاتها مع الجميع من دون أن يحسب على طرف ضد طرف آخر، وكذلك الاهتمام بالعمق التاريخي

والجغرافي لتركيا المتمثل في الدائرتين العربية والإسلامية[35]، فضلا عن كونها ساحة جذب مركزية، ولذلك نجد أن اسطنبول مدينة شرق أوسطية، ومدينة أوروبية، ومدينة للبحر الأسود، ومدينة للبحر المتوسط، وتعد تركيا من حيث العنصر البشري، وساحة التأثير الجغرافي دولة شرق أوسطية، وبلقانية، وقوقازية، وتنتمي إلى آسيا الوسطى، وبحر الخزر، والبحر الأبيض المتوسط، والخليج، والبحر الأسود، كل ذلك في آن واحد[36]، وما زاد من قيمة تركيا الإقليمية الشرق أوسطية هو انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، وإقامة أكبر قاعدة للحلف فيها وهي قاعدة (انجر ليك)، التي كان لها دور كبير في حروب الحلف والولايات المتحدة ضد العراق وضد الإرهاب، وستبقى هذه القاعدة مهمة جدا للحلف مستقبلا، ولقد كان للغرب مصلحة من انضمامها إلى الحلف، فمن خلال تركيا تستطيع القوى الغربية تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط والمنطقة العربية[37]، وهكذا كانت رؤية الغرب أن وجود تركيا في الحلف سيشكل عنصرا مهما لإنجاحه كونها قريبة جدا من الاتحاد السوفيتي سابقا وروسيا لاحقا، ولكونها الدولة الشرق أوسطية الوحيدة بين الدول الأوروبية[38].

وبذلك يمكن للدور التركي في الشرق الأوسط أن يضمن للغرب أدوارا في صراعات الشرق الأوسط الملتهبة بما يحفظ مصالحه في هذه المنطقة فائقة الأهمية بمعادلات السياسة الدولية، وبإمكان تركيا أن تكون "دولة حاجزة" لمنع وصول آثار تلك الصراعات الشرق أوسطية إلى قلب الاتحاد الأوروبي[39]، فكان لتركيا الحصة الأكبر من الاعتداءات الإرهابية قياسا بالدول الأوروبية.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا بقيادة رجب طيب أردوغان في العام 2002، حصل قبول واضح في السياسة التركية إزاء منطقة الشرق الأوسط، والانغماس بشكل أكبر في قضاياه وانتهاج مقاربات جديدة في حركتها كانت لا تخلو من الجرأة والفعالية في محاولة تركية ناجحة لإثبات الوجود التركي كدولة فاعلة[40]، إذ تبنى حزب العدالة والتنمية مشروع العثمانية الجديدة أو العثمنة الجديدة التي تقوم على مجموعة من التوجهات الأساسية من أجل التصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج، من خلال استعمال القوة الناعمة (soft power) في سياستها الخارجية، لقد مثلت العثمانية الجديدة نقطة تحول فاصلة في السياسة التركية التقليدية متمثلة بالإيديولوجية الكمالية، ويمكن وصف السياسة الخارجية في عهد تورغوت أوزال بأنها أولى خطوات العثمانية الجديدة، فإن مشروع العثمانية الجديدة تنظر إلى تركيا قوى إقليمية كبرى، من خلال الانخراط والتأثير الإقليمي في الشرق الأوسط إذ ساهم هذا المشروع في تحسين علاقة تركيا مع دول الجوار ولا سيما مع سوريا، والعراق وإيران، بحيث تصبح تركيا دولة محورية مع الجميع، وبذلك تكون قادرة على أن تلعب دور البديل الإقليمي العربي بما يوازي الثقل الإيراني بالمنطقة، إن تركيا أرادت من خلال تبنيها لهذا المشروع أن تقول للاتحاد الأوروبي الذي رفض طلب عضويتها للانضمام بسبب إسلاميتها، إن ثمة عالما إسلاميا شاسعا من موريتانيا إلى جاكرتا سيقبلني عضوا إن لم تقبلوني أنتم في اتحادكم[41]، يقول الرئيس التركي السابق عبد الله غول: إن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول في

ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة, وقد أطلق أردوغان شعار" إن تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات وتتفرج على اللعبة يجب أن تكون لاعبا على أرض الملعب"[42].

وقد تمكنت تركيا من بين دول منطقة الشرق الأوسط بخاصية الانفتاح على دول المنطقة ولاسيما تلك الدول التي تجمع بينهما صراعات تتطلب من تركيا القيام بدور الوساطة كما في حل الصراع العربي–الإسرائيلي، والوساطة في أزمة الملف النووي الإيراني، وفي الأزمة السورية وغيرها، تحاول تركيا إيجاد دور مهم لاعبا أساسيا في المنطقة، ويأخذ رأيها في القضايا التي تهم المنطقة، وتنطلق تركيا في علاقاتها مع دول المنطقة من رؤية مفادها تصفير الخلافات مع جميع دول المنطقة أي جعلها صفرية وهي الرؤية التي أطلق عليها رئيس وزراء تركيا السابق أحمد داود أوغلو سياسة (اللامشكلة)[43].

ويمكن أن تلعب تركيا دوراً يكون أكثر أهمية في إعادة رسم التحالفات الفكرية والجيو سياسية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك عن طريق مواجهة التيارات الممانعة والعسكرة المتفشية في المنطقة، ففي الشرق الأوسط دول مثل إيران و(إسرائيل) تثير القلق والخوف بسبب نبرة ونوعية الخطاب الذي تثيراه تجاه المنطقة، فإن تركيا تنأى بنفسها عن هذا النموذج بإقامة علاقات مع جميع الأطراف على أساس العلاقات الثنائية والتكامل الإقليمي، فيمكن أن تلعب دورا في إنهاء الانقسامات التي أثرت في العلاقات الشرق أوسطية، وفرض مفاهيم غربية تقسيميه مثل (نحن وهم) (معتدلون ومتعصبون) (شيعة وسنة) (إسرائيل والعرب) (الغرب والإسلام)[44].

لذلك قامت السياسة التركية الجديدة على مجموعة من الحقائق[45]:

1 – عد أن مستقبل تركيا في آسيا والشرق الأوسط وليس في أوروبا، وهو ما تبناه حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة في 2002.

2– إدراك تركيا قيمتها ومكانتها الإقليمية والدولية وفق المستجدات الحاصلة على صعيد السياسة العالمية.

3– بحث تركيا عن تفعيل الأفضل لوضعها الجيوستراتيجي من خلال بناء منظومة إقليمية تمتد من القوقاز إلى البلقان فالشرق الأوسط.

وعلى هذا الأساس فإن ثمة أسباب تدفع تركيا للعب أكثر من دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط[46]:

1 – الفراغ الكبير في منطقة الشرق الأوسط الذي حدث نتيجة انهيار النظام الإقليمي العربي خاصة عقب احتلال العراق عام 2003.

2– إن السياسة التركية الإقليمية تحظى بدعم أمريكي لتكون منافساً وموازياً للدور الإقليمي الإيراني الذي تعارضه الولايات المتحدة الأمريكية.

3- تتمدد تركيا إقليميا في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، عكس إيران التي استعملت في دورها الإقليمي تكاليف مالية وإيديولوجية لإقامة شبكة من التحالفات مع الدول.

4- تعد منطقة الشرق الأوسط المجال الجغرافي الوحيد الذي يمكن أن تلعب فيه تركيا دورا إقليميا من دون الاصطدام بقوة عالمية.

5- هناك صورة إيجابية مترسخة عن تركيا لدى عددً من الشرائح العربية التي رحبت بدورها الإقليمي بشكل غير مسبوق منذ عام 1932، فهناك تاريخ مشترك بين تركيا والعرب فضلاً عن عوامل التقارب الثقافية والحضارية والمذهبية مما سهل على تركيا قيامها بهذا الدور.

6- أنها تحظى بدعم غربي بعدّها نموذجا إسلاميا معتدلا بديل عن الإسلام السياسي المتشدد والمتطرف كما في النموذج الإيراني، كما أنها نجحت كدولة علمانية حديثة موجهة نحو اقتصاد السوق[47].

أما الرؤية التركية الإقليمية فإنها تنطلق من ضرورة إدخال دول الجوار الجغرافي (تركيا، وإيران، وإسرائيل)، والدول العربية وحتى باكستان في إطار نظام إقليمي جديد أساسه تشكيل تحالف اقتصادي، وأمني، واستراتيجي عبر تركيا، وإيران، وباكستان لتوسيع إطار الأطراف غير العربية وبعض دول المنطقة الأقل حجما[48].

2-2: الرؤية الإيرانية

تضطلع إيران بموقع جيو سياسي واستراتيجي مهم في المنطقة إذ يطل موقعها على أكثر من مسطح مائي (الخليج العربي وبحر قزوين وبحر العرب)، وهي صاحبة أطول ساحل على الخليج العربي، مما يشكل لها ميزة جغرافية هامة من الموارد الطبيعية والبشرية، وقد وصفها الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) بأنها تمتلك موارد أكثر من موارد أي بلد بما يجعلها أعظم قوة إقليمية مسيطرة على الخليج، ومما يضيف أهمية لموقع إيران تمثل شبه فاصل بين الدول العربية، وغير العربية في المنطقة ومجاورتها لتركيا الأوروبية، وهو ما جعلها في مدة الحرب الباردة منطقة عازلة بين نفوذ الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في صراعها على المياه الدافئة[49]، وتتمتع إيران بحدود مشتركة مع تركمانستان ولغة وثقافة مشتركة مع طاجاكستان، وأوزبكستان، وكازاخستان، وأذربيجان[50]، ومنحها توسط موقعها الجغرافي أيضا أهمية كبيرة بالنسبة للمواصلات العالمية في البر والبحر، والتي تربط بين الشرق إلى الهند والشرق الأقصى، والجنوب إلى الخليج العربي والجزيرة العربية والمحيط الهندي، والغرب إلى جنوب غرب آسيا وشرق البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، والشمال إلى روسيا ومنطقة بحر قزوين وشرق أوروبا[51]، وهكذا تقف إيران باختصار بمثابة الجسر الجغرافي التاريخي الذي يربط بين الشرق والغرب لوقوعها على طرق المواصلات البرية والبحرية بين أوروبا وآسيا[52].

إيران لها تاريخ قديم متجذر في منطقة الشرق الأوسط، ولها امتدادات اجتماعية وثقافية ديموغرافية واقتصادية معقدة الأمر الذي ساعدها لأن تقوم بلعب أدوار إقليمية بموضوعات شتى[53]، إذ تمتلك إيران

مقومات استراتيجية كبيرة وعميقة تؤهلها لأن تعنون أدائها الاستراتيجي الإقليمي على أنها قوة شاملة تشترك في صياغة التوازنات الأمنية والسياسية بشكل فعال ومؤثر، فالشرق الأوسط بالنسبة للإستراتيجية الإيرانية بيئة مهيئة لفرض الإرادة الإيرانية ولتقديم إيران مشروعها القومي، يساعدها في ذلك العامل المذهبي كمعطى جديد من معطيات الاستقطاب بعد عام 2003[54].

ونتيجة لما تم ذكره وفضلا عن الإمكانات البشرية والعسكرية الإيرانية وامتلاكها مخزونا كبيرا من النفط، كل هذا ساعد على أن تحتل إيران مكانة استراتيجية كبيرة في المنطقة جعلها أن تكون قوة إقليمية مؤثرة لها مصالحها وأهدافها الحيوية التي لابد وأن تكون حاضره عند صياغة ترتيبات الإستراتيجيات ذات الصلة بمنطقة الشرق الأوسط, وأن إيران تستطيع أن تؤثر في أمن المنطقة وبالتحديد في الخليج العربي[55]، إذ سعت إيران منذ تسعينيات القرن العشرين إلى التحرك الحثيث باتجاه الدول الإسلامية وتطوير علاقاتها معها بالمجالات كافة، فضلا عن دعمها للقضايا التي تخص العالم الإسلامي، وكانت تهدف من وراء تحركها في الدائرة الإسلامية إلى تنشيط دورها الإقليمي، وخلق مكانة بارزة ومؤثرة لها في المنطقة، فضلا عن فك طوق العزلة الدولية المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن هذا الأمر شكل عامل قوة ودعم لسياسة إيران الإقليمية، كونها في سياستها الخارجية تقوم على مبدأ أساسي هو أنها ذات ثقل تاريخي وثقافي وجغرافي متميز، وتعد نفسها قوة إقليمية، إذ لها مصالحها التي تسعى إلى تحقيقها، ولهذا فهي تسعى للتأثير في البلاد العربية وغيرها، ولا سيما التي يوجد فيها الشيعة[56]، وأن مجاورة إيران للمنطقة العربية ومشاركة حدودها مع دولة ذات تأثير ونفوذ في المنطقة، كالعراق أسهم في تشكيل وعي كل طرف بالآخر، حيث يد المحدد الديني والمذهبي النواة الأولى في تشكيل العلاقة بين إيران والعرب، فنشأة المذهب الشيعي في العراق يعد الخطوة الأولى في التفاعل بين إيران والعرب، بل يجسد أهمية عامل المذهب في علاقة إيران تجاه المنطقة[57].

لقد تميز الأداء الإيراني بكونه أداء فاعل لم يغب تأثيره ولا لحظة واحدة على المنطقة سلبا كان أم إيجابا، فطموح الساسة الإيرانيين كبير في الرغبة بالقيام دور الفاعل الرئيس في الدول العربية القريبة منها، وهو ما يتطابق مع مبدأ تصدير الثورة[58].

فبعد نجاح الثورة 1979 واستلام الإسلاميين الحكم فيها استمرت نظرة الحكام الجدد النظر إلى دولتهم على أنها الدولة الأكبر في الخليج العربي، وعليها أن تلعب دور القائد، فطرحت في ثمانينيات القرن العشرين مشروع (الإستراتيجية الوطنية نظرية أم القرى)، إذ يعطي هذا المشروع لوضع إيران في العالم هالة من القدسية "يعتبرها أم القرى وأن واجب الدفاع عنها يعلو على إي مصلحة أخرى"، إذ تؤكد هذه الإستراتيجية على ثلاثة عناصر رئيسة بالنسبة لإيران[59]:

1- الحفاظ على الطابع الإسلامي للنظام الإيراني وعلى موقع إيران في العالم الإسلامي.

2- الدفاع عن أمن إيران.

3- التوسع إقليميا.

وترى الباحثة أنه وبالرغم من تعارض السياسة الإيرانية مع السياسة الأمريكية من جهة والعربية من جهة ثانية، ورغم الخسائر التي تكبدتها إيران في حرب الثمانية سنوات مع العراق (1980-1988)، إلا أنها ظلت دولة إقليمية غير قانعة لوضعها الإقليمي مقارنة بما تتوافر عليه من امتيازات جغرافية واقتصادية وإمكانات بشرية وعسكرية يمكن أن تؤدي دورا أكبر مما هو عليه، وهذا ما تحقق بعد احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية في العام 2003، إذ تمكنت إيران من ملء الفراغ السياسي والأمني في العراق بشكل أو بآخر، ثم تسنح الفرصة مرة ثانية لإثبات التواجد الإيراني في الأزمة السورية كونها الداعم الرئيس للنظام السوري، ومرة ثالثة في الأزمة اليمنية بوصفها الداعم الرئيس أيضا لجماعة الحوثيين، هذا الوجود الإيراني دفع بالكثير من الباحثين خاصة العرب منهم للنظر إلى المشروع الإيراني على أنه ذو صبغة إمبراطورية قومية غطائه الإسلام الشيعي، وهو مشروع يعتمد على الحنكة السياسية والدعاية والإعلام والقوة الناعمة والخشنة، وهناك من أطلق عليه تسمية الهلال الشيعي، وهي بحسب الرئيس الأول لجمهورية إيران الإسلامية (أبو الحسن بني صدر) رؤية (آية الله الخميني) الذي كان يريد إقامة حزام شيعي للسيطرة على المنطقة هذا الحزام يتألف من إيران والعراق وسوريا ولبنان(60).

والمتابع اليوم لدور الإيراني في المنطقة يجد بدون عناء أن هذه الرؤية تتحقق على أرض الواقع فإيران اليوم موجودة بقوة سياسيا وعسكريا واقتصاديا في العراق وسوريا ولبنان، فضلا عن اليمن، وفضلا عن تأثيرها في دول الخليج العربي، والأهم في الموضوع هو الوجود العسكري، وقيادة المعارك في هذه المناطق، وتشكيل فصائل مسلحة تقاتل بزي وعلم واحد بقيادة إيرانية من خلال اعتمادها على تجنيد قوات محلية من مناطق مختلفة في الشرق الأوسط (أفغانستان والعراق وسوريا ولبنان واليمن ....الخ)، وكان دور إيران مقتصرا على الإشراف والتدريب والتمويل والتسليح(61).

يعود اهتمام إيران في التركيز على الدور الإقليمي لعدة أسباب من أهمها(62):

1- حب البروز عالميا: إذ تشعر بأنها قوة ليست إقليمية فحسب بل عالمية أيضا, لأنها غالباً ما تكون حاضرة في معظم الملفات ولذلك نجدها في كل القضايا (البرنامج النووي، مضيق هرمز، قضايا الخليج العربي، العراق، سوريا، لبنان، اليمن .... الخ)، ولأن المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص ذات أهمية استراتيجية كبيرة على المستوى العالمي، فإن التوغل في هذه المنطقة إنما يخدم هدف إيران في البروز إقليميا ودوليا.

2- سيطرة إيران اقتصاديا بما يجعل منها قوة اقتصادية عالمية، ولأن هذه المنطقة مرتبطة اقتصاديا بالعالم بشكل كبير سواء عبر النفط أو الممرات أو التجارة أو الاستيراد والتصدير، فالسيطرة على هذه المنطقة تتيح لإيران توسيع سوقها الخارجية بما يؤدي في نهاية المطاف إلى بروز إيران قوة اقتصادية إقليمية.

3- الرفع من وزنها السياسي على الصعيد العالمي, إذ إن الاشتباك مع هذه المنطقة والوجود الدائم فيها وفي قضاياها سوف يجعل إيران شريكا أساسيا مع القوى العظمى في الجلوس على طاولة المفاوضات، (إيران وأمريكا – إيران وتركيا – إيران والاتحاد الأوروبي)، وهذا الأمر سوف يعزز من الشأن الإيراني على الصعيد الدولي.

4- الدفاع عن إيران خارج حدودها، فالدور الإقليمي يشكل خط دفاع متقدم عن إيران والنظام الإيراني ومن خلال هذا سوف تستطيع إيران السيطرة على المنطقة.

وبتقدير الباحثة فأن ثمة كوابح كثيرة تعترض التطلعات الإيرانية الإقليمية، وفي الوقت نفسه فأن ثمة فرص تساعد إيران في مشروعها أمّا بالنسبة للكوابح فيمكن إجمالها بالآتي:

1- الاعتراض الأمريكي لسياسة إيران في المنطقة وخاصة التي برزت بشكل واضح مع وصول الإدارة الجمهورية إلى البيت الأبيض بقيادة ترامب.

2- التصادم مع القوى الإقليمية الرئيسة في الشرق الأوسط (السعودية، وتركيا، ومصر، وإسرائيل)، وعمل هذه القوى على تحجيم التمدد الإيراني في العراق، وسوريا ولبنان واليمن والذي أفضى إلى تحالفات إقليمية عربية وإسلامية.

3- إن إيران مازالت متهمة بأنها دولة ترعى الإرهاب، واستعمال هذه الورقة بين الحين والآخر ضدها، وربما يشكل هذا ورقة ضغط على الحكومة الإيرانية.

أما فيما يتعلق بالفرص المتوفرة أمام إيران لإتمام مشروعها الإقليمي فهي:

1- تمكنت إيران من إثبات حسن نواياها فيما يتعلق بالأزمة النووية والأزمة السورية ومحاربة الإرهاب، ففي الأولى استطاعت التوصل إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي وبرعاية الدول الأعضاء في مجلس الأمن (5+1)، أما في الثانية فقد لعبت إيران دورا كبيرا في مسألة حل الأزمة السورية وفي محاربة الإرهاب فهي أيضا لها دور في الحرب العالمية ضده وهي تقوم بدور كبير في العراق وسوريا ومن ودون إي اعتراض دولي.

2- إن التوصل إلى الاتفاق النووي وحسب وجهة نظر الكثير سيساعد إيران على فك العزلة الدولية وستكون إيران بمثابة فرصة كبيرة لكبريات الشركات العالمية لدخول السوق الإيرانية، وأن هناك من يرى أن هذا الاتفاق سيمنح إيران فرصة لتلعب دورا في تفاعلات المنطقة.

3- تحظى إيران بتأييد واسع من قبل مؤيديها في المنطقة سواء كانت حكومات أو سياسيين فضلا عن طيف واسع من جماهير المنطقة بعدّها المدافع عن الشيعة في العالم، الأمر الذي وجد صداه في قيادة مجموعات عسكرية موالية لها والتي سبقت الإشارة إليها.

2–3: الرؤية الإسرائيلية

تعد (إسرائيل) الكيان الوحيد الغريب في منطقة الشرق الأوسط، إذ إنها وجدت بطريقة احلالية، وعاش هذا الكيان وما يزال كائنا غريبا عن تاريخ وثقافة المنطقة، وهو لا يمت بصلة لها إلا في الجغرافية، إذ تعد (إسرائيل نفسها) (دولة) غربية، لذا قدُر لها سواء بالتخطيط المستقبلي، أو بإرادة القوى الكبرى أن تكون متقدمة لتحتل مكانة إقليمية متميزة, ولتؤدي في الوقت نفسه وظيفة قد رسمت لها سلفا.

وسيتم تناول الرؤية الإسرائيلية للشرق الأوسط على وفق مشروعها (الشرق أوسطية) أو الشرق الأوسط الجديد الذي وضعه الرئيس الإسرائيلي السابق "شمعون بيريز".

على الرغم من أن مفهوم الشرق أوسطية قد سبق طرحه قبل انطلاق عملية السلام, ألا أنه طرح بشكل عملي من خلال كتاب (الشرق الأوسط الجديد) للرئيس الإسرائيلي السابق "شمعون بيريز" وهو بمثابة رؤية إسرائيلية لمنطقة الشرق الأوسط، ظاهرها تعاون إقليمي اقتصادي وسياسي وأمني، وباطنها فرض الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة.

وملخص هذه الرؤية تنطلق من أن العرب لا يمكنهم هزيمة (إسرائيل)، وأن الأخيرة لا تستطيع إملاء شروطها على العرب في ميدان الحرب, وأن المشكلة الفلسطينية لم تعد هي المشكلة الوحيدة في الشرق الأوسط، وأن مشاكل أخرى تتعلق بالتنمية والفقر والبطالة أفضت إلى ظهور التطرف ويرى ب"يريز" أن على دول المنطقة أن تنصرف إلى التعاون في معالجة هذه المشاكل، واقتراح إقامة منطقة إقليمية للتعاون تجمع دول المنطقة بعيدا عن القومية، وإيجاد نظام إقليمي للرقابة والرصد مؤطر بتحالف إقليمي سياسي قادر على فرض هيبته يكون السلام وسيلة لحفظ الأمن، وأن تحقيق ذلك مشروط بإقامة مشاريع مشتركة[63].

ويستمر "بيريز" في الترويج لفكرة الشرق أوسطية في مناسبات أخرى فنجده يضع تصورا لمستقبل المنطقة بالدعوة إلى هيكل جديد تتحد فيه القوة البشرية المصرية بالمال الخليجي مع مهارة التجارة السورية، أما الإسرائيليون فموقعهم في قمة الهرم الشرق أوسطي بوصفهم أصحاب العقول المبدعة والمدبرة لمستلزمات عالم التقنيات الرفيعة[64].

ترى الباحثة أن هذا الطرح الإسرائيلي مقرونا باستثمار الوجود الأمريكي الكبير في المنطقة، والتفوق الإسرائيلي العسكري المدعوم بالردع النووي، فضلا عن استثمار المتغيرات التي عصفت وما زالت تعصف بالمنطقة، منها القضاء على القدرات العراقية بعد الاحتلال الأمريكي 2003، وحالة الفوضى التي تعيشها اليوم الكثير من الدول العربية قادرة على تحقيق الأهداف الحقيقية لمشروع الشرق أوسطية التي تتمحور جلها في الجانب الأمني وهي كثيرة نذكر منها[65]:

1– تجريد الدول العربية وغير العربية من أسلحة الدمار الشامل، وفرض رقابة على الصواريخ بعيدة المدى.

2– منع أي قوة إقليمية من السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، واحتواء أو تحجيم هذه القوى.

3- تكرس (إسرائيل) دولة عضوا مهما ومهيمنا في المنطقة لتكون دولة إقليمية كبرى، بضمان تفوقها الشرعي في الميادين كافة.

4- منع أي مشروع إقليمي لتقارب عربي وغير عربي، وإفشال أي دور أمني لا توجد فيه (إسرائيل).

5- التأسيس لمشاريع مشتركة في الجانب الاقتصادي كما في اتفاقية (الكريز) بين مصر و(إسرائيل) والأردن، وإشراك (إسرائيل) في المؤتمرات الاقتصادية التي عقدت في عواصم عربية: القاهرة، الرباط وعمان.

6- تغذية الخلافات بين القوى الإقليمية في المنطقة، بين الدول العربية من جهة وبين الدول العربية وغير العربية من جهة أخرى.

7- إتباع سياسة الحدود المرنة,التي تتيح (لإسرائيل) سياسة الاختراق للتغلغل في المنطقة، ويزيل عزلتها الجغرافية.

8- العمل على ربط (إسرائيل) باتفاقيات أمنية مع دول الجوار غير العربية.

9- الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة بعد فرض السلام الإسرائيلي.

إذن الفكرة الأساسية للرؤية الإسرائيلية لهذا المشروع تقوم على فكرة أن (إسرائيل) هي الدولة المتقدمة وسط محيطها الإقليمي المتخلف، بديمقراطيتها وسط الأنظمة الدكتاتورية، وبقوتها الرادعة التي جلبت العرب إلى طاولة المفاوضات، وهي بذلك ستمكن (إسرائيل) من الاندماج الإقليمي متجاوزة بذلك حقائق التاريخ والدين واللغة والثقافة.

الخاتمة:

شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ احتلال العراق في العام 2003، وحتى الآن مجموعة من التحولات والتغيرات المتتالية سواء على الصعيد السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، حيث وواجهت المنطقة جملة من التحديات التي أثرت بشكل مباشر في جميع مناحي الحياة، سواء على المستوى الفكري أو الثقافي، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي، ونتيجة لأهمية منطقة الشرق الأوسط، ووجود (إسرائيل) فيها، كان سببا مباشرا لاستهدافها، وجعلها ساحة صراعات وأزمات متتالية، مما جعلها تعيش حالة مستمرة من عدم الاستقرار، على الرغم من مكانتها الكبيرة في السياسة الدولية وأهميتها العالمية، لذا هي جمع بين النقيضين: الأهمية العالمية وعدم الاستقرار، مما أدى إلى اختلاف رؤى القوى الإقليمية تجاه منطقة الشرق الأوسط التي تنظر كل منها إلى المنطقة من منظورها الضيق بما يتناسب مع مصالحها وأهدافها.

قائمة الهوامش:

1 – محمد كمال عبد الحميد, **الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية, 2002), ص1.

2 – خليل حسين, **التنظيم الدولي المنظمات القارية والإقليمية** (بيروت : دار المناهل اللبناني, 2010), ص 36.

3 - Arthur Goldschmidt Jr, A concise History of the middle East, sixth Edition, (Boulderco: westview press, 1999), pp 258-259.

4 – نور عبدالاله عجرش," البرنامج النووي الإيراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط", رسالة ماجستيرغير منشورة, جامعة النهرين, بغداد, العراق, 2007, ص ص 70-71.

5 – محمد رياض, **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة, 2012), ص 262.

6 – عماد يوسف وأوري الصباغ، **مستقبل السياسة الدولية تجاه الشرق الأوسط**(عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،1996)، ص31 .

7– محمد صادق إسماعيل, **دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي** (القاهرة : دار العلوم للنشر والتوزيع ,2010), ص13.

8 – زياد خلف عبدالله محمد الجبوري," السياسة الأمريكية الخارجية تجاه السعودية (1990-2003)", رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة المستنصرية, بغداد, العراق , 2005, ص5.

9 – عباس فاضل عطوان,**العلاقات السعودية التركية (2002-2012)** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع, 2015), ص ص 27-28.

10 – مسفر بن ظافر عائض القحطاني," إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية", أطروحة دكتوراه, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض, السعودية, 2010, ص ص 85-86.

11 – محمد صادق إسماعيل, **دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي**, مصدر سبق ذكره, ص 53.

12 – المصدر نفسه, ص 8.

13 – للمزيد ينظر: عبد الرؤف سنو," المملكة العربية السعودية ولبنان دبلوماسية ما قبل الطائف لإنهاء الحرب اللبنانية", في ندوة: **العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود**, عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية بيروت, 29-30 مايو 2002, الرياض, ص ص 4-6؛ نادية فاضل عباس فضلي, " التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية", **مجلة دراسات دولية**, مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية, العدد47(العراق:2011), ص 110.

14 – رافد احمد محمد أمين العاني," الدور العربي في حرب الخليج الثانية عام 1991 المملكة العربية أنموذجاً", **مجلة السياسية والدولية**, العدد21(العراق: 2012), ص 3.

15 – ناجي محمد عبد الله هتاش،" مكانة إسرائيل الإقليمية وإحداث 11 أيلول 2001 دراسة في الإمكانات والفرص"، أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة النهرين، بغداد، العراق, 2008،ص 251.

16 – علاء عبد الرزاق, **قراءة في المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن الإبعاد والدلالات**, أراء حول الخليج, العدد 88, في:http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=455:2014-06-18-21-38-25&Itemid=310&option=com_content.(2017/3/3),

17 – ينظر صلاح حسن محمد, إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط ومستقبل التوازنات الإستراتيجية, في المؤتمر: **الدولي الأول العلمي الثامن**, كلية العلوم السياسية, جامعة الموصل, 2013.

18 – إسماعيل جمال," أنقرة تتأرجح بين طهران والرياض وقرارها سيعيد تشكيل التحالفات الإقليمية في المنطقة", **صحيفة القدس العربي**, العدد 8068(لندن : 2015), ص 10.

19 – نعوم تشومسكي وجلبير الأشقر, **السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط** (بيروت: دار الساقي, 2011), ص53.

20 – للمزيد ينظر:أبو بكر الدسوقي, "مكانة مصر الإقليمية في عهد جديد", **مجلة السياسة الدولية**, مؤسسة الأهرام, العدد197(القاهرة:2014), في: www.siyassa.org.eg/NewsQ/3783.aspx,(2017/3/9)؛

Mehran Kamrava, the modern middle East a political history since the first world war (California: university of California press Berkeley and los Angeles, 2005), p422

21 – مصر وحركة عدم الانحياز, الهيئة العامة للاستعلامات, بوابتك إلى مصر, في: http://www.sis.gov.eg/section/125/306?lang=ar ,(2017/7/1).

22 – للاستفاضة ينظر: محمد هادي النجداوي, "الدور الإقليمي لمصر سيناريوهات ما بعد الثورة", **مجلة البحثية**, العدد الأول, منشورات خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث, جامعة محمد الخامس السويسي (المغرب: 2013), ص ص1-2؛ منير محمود بدوى," الدور الإقليمي لمصر إشكالية المصالح الوطنية أولا", في ندوة: **الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة**, مركز البحوث والدراسات السياسية, جامعة القاهرة, 24-25 يونيو 2003, ص 13.

23 – إبراهيم محمد سيف,"سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي (1917-2013)", رسالة ماجستير, جامعة بيرزيت, فلسطين, 2015, ص ص 40-66.

24 – جمال علي زهران," تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر", تحرير عبد المنعم المشاط, في ندوة: **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط**, الإسكندرية, 15-17ديسمبر 1994.

25 – منير محمود بدوى," الدور الإقليمي لمصر إشكالية المصالح الوطنية أولا", مصدر سبق ذكره, ص27.

26 – كيهانبزرجر,"التطورات العربية وتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط", **مختارات إسرائيلية**, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام,العدد 149(القاهرة:2012), ص68.

27 – منير محمود بدوى," الدور الإقليمي لمصر إشكالية المصالح الوطنية أولا", مصدر سبق ذكره, ص 10.

28 – أبو بكر الدسوقي ,"مكانة مصر الإقليمية في عهد جديد", مصدر سبق ذكره.

29 – نادرة وهاب احمد الفيلي," دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة (2002-2009)", رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة بغداد, بغداد, العراق, 2010, ص 18.

30 – أحمد مشعان نجم,"مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الإقليمية الدولية", أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة بغداد, بغداد, العراق , 2015, ص105-106.

31 –عباس فاضل عطوان, **العلاقات السعودية التركية (2002–2012)**, مصدر سبق ذكره, ص42-43.

32 – محمود عبد الرحمن خلف," تركية ومشاريع الشرق الأوسط بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991", **مجلة السياسية والدولية**, العدد 18(العراق: 2011), ص ص 1-2.

33 – أحمد مشعان نجم, "مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الإقليمية الدولية", مصدر سبق ذكره, ص206.

34 – عمر تشبينار,"سياسة تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة", **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**, العدد 10(واشنطن: 2008), ص ص 1-2.

35 – حيدر علي حسين,"مستقبل الشرق الأوسط رؤية إستراتيجية", **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**, العدد 45(العراق: 2014), ص 191.

36 – عقيل سعيد محفوض, **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2012), ص 34.

37 – أحمد نوري النعيمي, **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط** (الخرطوم: الجنان للنشر والتوزيع, 2010), ص 53.

38 – المصدر نفسه, ص 57.

39 – مصطفى اللباد," أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية", **مجلة السياسة الدولية**, مركز الأهرام, العدد182(القاهرة:2010), ص 96.

40 – قارن مع: إيمان دني, **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية, 2014), ص193؛ نادرة وهاب احمد الفيلي," دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة (2002–2009)", مصدر سبق ذكره, ص 101.

41 – للاستفاضة ينظر: ميشال نوفل, **عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون, 2010), ص ص 64-65؛ طايل يوسف عبدالله العدوان," الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002–2013)", رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, الأردن, 2013, ص ص 74-76؛ بتول هليل جبير الموسوي," العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط", **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**, العدد 45(العراق: 2014), ص 74.

42 –محمد نور الدين, **تركيا الصيغة والدور** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر, 2008), ص139.

43 – عارف محمد خلف," الدور التركي الإقليمي", **مجلة جامعة تكريت للحقوق**, العدد5 (العراق: 2010), ص7.

44 – ناتالي توتش,"إبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط", **مجلة السياسة الدولية**, مركز الأهرام, العدد 182(القاهرة: 2010), ص 103.

45 – صدام مرير الجميلي," الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية", **مجلة جامعة تكريت للحقوق**, العدد12(العراق: 2011),ص 229.

46 – مصطفى اللباد," أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية", مصدر سبق ذكره, ص 97-98.

47 – نعوم تشومسكي, **ما نقوله نحن هو الذي يمشي** (بيروت: دار الكتاب العربي للنشر والطباعة, 2008), ص 185.

48 – للمزيد ينظر: نبيل عبدالفتاح," العرب من النظام العربي إلى النظام شرق أوسطي تحت التشكيل", **مجلة السياسة الدولية**, مركز الأهرام, العدد111(القاهرة : 2003), ص64؛ سلامة احمد سلامة وآخرون, **الشرق أوسطية**, مصدر سبق ذكره, ص 23.

49 –ممدوح بريك محمد الجازي, **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003–2010**(الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع , 2014) , ص21.

50 – فرقد داود سلمان," العلاقات التركية الإيرانية", **مجلة دراسات إيرانية**, العدد 15(العراق: 2012), ص9 .

51 – ممدوح عبد المنعم, **إيران لماذا ؟ نوم الذئاب** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر, 2014), ص9 .

52 – بشار محمد عويد," إيران الموقع الجغرافي والتطلعات الجيوبولتيكية الجديدة في منطقة الخليج العربي مع إشارة خاصة للعراق", **مجلة الأستاذ**, العدد 210 (العراق:2014), ص647.

53 – توماس مالتير, **الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, 2005), ص 133.

54 –زينب خالد عبد المنعم السيد, **الملف النووي الإيراني والمستقبل السياسي لمنطقة الشرق الأوسط 2003–2016**, المركز الديمقراطي العربي, http://democraticac.de/?p=34549, (2017/7/14).

55 – حيدر علي حسين, "مستقبل الشرق الأوسط رؤية إستراتيجية", مصدر سبق ذكره, ص 190.

56 – ضاري سرحان حمادي," العلاقات الإيرانية _السودانية منذ عام 1989 وتأثيرها في الأمن الوطني السوداني" , أطروحة دكتوراه, جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الإفريقية, القاهرة , مصر, 2016, ص31.

57 – محجوب الزويري,"العبء المذهبي العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي", **مجلة السياسة الدولية**, مركز الأهرام, العدد 199(القاهرة: 2015), ص19.

58 – قارن مع: طاهر لبيب," التنمية الاجتماعية واتجاهاتها في البلدان العربية", **مجلة المستقبل العربي**, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 253 (بيروت: 2000), ص 23.

59 – علي حسين باكير," إيران والتنافس الشرق أوسطي وتصادم المشاريع تركيا إسرائيل", في: عبد الله فهد النفيسي وآخرون, **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية** (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع, ط2, 2014), ص95–96.

60 – قارن مع:علي حسين باكير,"حزب الله والمشروع الإقليمي الإيراني العلاقة والدور", **مجلة البيان**, تقرير ارتيادي استراتيجي (الرياض: 2007), ص 166.

61 – تناقلت العديد من وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي إخبار وصور عن قيام قادة إيرانيين بالعمل على تنفيذ هذه الخطة. ينظر: الحرس الثوري الإيراني يعلن عن تشكيل جيش التحرير الشيعي, قناة الجزيرة, 2016/8/19 في:https://www.youtube.com/watch?v=29OCUS2ygRU,(2017/7/27) ؛ محمد الشرقاوي, **إيران تعلن تأسيس الجيش الشيعي الحر لاحتلال المنطقة العربية**, البوابة نيوز, 2016/8/19, في http://www.albawabhnews.com/2073916 , (2017/7/27).

62 – علي حسين باكير," إيران والتنافس الشرق أوسطي وتصادم المشاريع تركيا إسرائيل", مصدر سبق ذكره, ص 99.

63 – للاستفاضة ينظر: شمعون بيريز, **الشرق الأوسط الجديد**, ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمان: الأهلية للنشر,1994).

64 – ينظر: ناجي محمد عبدالله," السياسة الأمنية الإسرائيلية وعملية التسوية", رسالة ماجستير, جامعة بغداد, بغداد, العراق, 2002, ص 114.

65 – للاستفاضة ينظر: هيثم الكيلاني," الشرق الأوسط في بعده الأمني, لمعاهدة السلام الأوروبية الإسرائيلية والاتفاقيات العسكرية التركية – الإسرائيلية", في ندوة: **مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي**, معهد الدراسات العربية, القاهرة, 1898, ص ص 116-118؛ غازي فيصل, "الجانب الإقليمي في مشروع الأمن الشرق أوسطي", **مجلة أفاق عربية**, العدد 3(العراق:1994), ص 9؛ مصطفى كمال محمد," الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط", **مجلة السياسة الدولية**, مركز الأهرام, العدد 126(القاهرة:1996),ص 204.